التحكيم في منازعات العقود النفطية في القانون الليـــبي
(دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية)

إعداد

عزالدين أبوبكر علي محمد

بحث متطلب لنيل درجة الدكتوراه في القانون

الجامعة الإسلامية العالمية –ماليزيا

مارس٢٠١٣م

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾

صَدقَ اللهُ العَظِيم

الإسراء :الآية ٣٤

ملخص الرسالة

لقد جاءت العلاقات النفطية في الدولة الليبية نتاجا للصراع الدائر بين دول العالم الثالث والشركات الغربية للسيطرة على الثروات النفطية. فقد وضعت هذه الشركات بعض الشروط لتثبيت علاقاتها التعاقدية، ومنع الدولة من تأميم ممتلكاتها وتسوية منازعاتها عن طريق التحكيم وتدويل عقودها. بينما أصرت الدولة الليبية ومؤسساتها على التمسك بحصاناتها وامتيازاتها القانونية للتهرب من اتفاقات التحكيم وتطبيق القانون الدولي على عقودها النفطية، وقد أدى هذا الصراع إلى إذكاء مشاعر العداء لدى الدولة الليبية تجاه التحكيم التجاري الدولي. وبالتالي فإن هذه الأطروحة ترمي إلى بيان دور التحكيم في تسوية المنازعات النفطية في القانون الليبي، وذلك بتحليل الأحكام الصادرة في المنازعات النفطية بين الحكومة الليبية والشركات الغربية ونقدها، لأنها لازالت تثير جدلا على الساحة القانونية. فضلا عن استقراء قواعد التحكيم في القانون الليبي، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومقارنتها مع الشريعة الإسلامية، مما يمهد الطريق لحل مشكلة عدم فاعلية التحكيم في تسوية منازعات العقود النفطية. وقد خلصت الأطروحة إلى أن التحكيم هو الآلية الأكثر ملاءمة لحل النزاعات النفطية، ومع ذلك فإنه يتطلب بذل جهود حثيثة لتحسين أداء مراكزه، عبر عقد المؤتمرات والحوارات العلمية لمعالجة المشاكل المرتبطة بالتحكيم التجاري الدولي. ومن ناحية أخرى ينبغي على الحكومة الليبية احترام التزاماتها وتعهداتها الواردة في اتفاقات التحكيم، مع الاحتفاظ بحقها في تطبيق قوانينها الوطنية على تعاقداتها النفطية؛ علاوةً على ذلك يتعين عليها إصدار قوانين جديدة لتنظيم التحكيم والعلاقات النفطية في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية.

ABSTRACT

The petroleum relationships in Libyan state came as a result of conflict between Third World countries and Western companies to control over the petroleum wealth. Therefore, those companies have set some conditions for stabilization of its contractual relations, and in order to prevent the state from nationalization of their properties, as well as settlement their disputes through arbitration, and internationalization of its contracts. However, the Libyan state and its institutions insisted to hold on to their immunities and legal concessions to avoid arbitration agreements and apply international laws to its oil contracts. This conflict led to increase hostility from Libyan state towards international commercial arbitration. Thus, this thesis examines the role of arbitration in petroleum dispute resolution in the Libyan law through analysis and criticism of the judgments which were issued in the Libyan oil disputes with Western companies which are regarded controversial in the legal arena. Moreover, an extrapolation the rules of Libyan arbitration law, relevant international conventions and compare them with Islamic law. This may act as a catalyst to identify and resolve the problems associated with arbitration of petroleum disputes. The thesis concluded that arbitration is the most appropriate mechanism to resolve petroleum disputes. However, it requires concerted efforts to improve its centres, through holding of conferences and scientific debates and intellectual dialogues to address the problems associated with arbitration. On the other hand, the Libyan state should honour their commitments contained in arbitration agreements, while retaining the right to apply its national laws on oil contracts. Furthermore, it is also shall to legislate new laws to regulate arbitration and oil relationships with the inclusion of principles of Islamic law.

APPROVAL PAGE

This thesis of Ezeddin .B.A Mohamed has been approved by the following:

_____
Abdul Rahman Awang
Supervisor

_____
Badruddin Ibrahim
Internal Examiner

_____
Mahdi Zahraa
External Examiner

_____
El Fatih Abdullahi Abdelslam
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Ezeddin .B.A Mohamed

Signature…….. Date….....

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٣ محفوظة لـ: عز الدين أبو بكر علي محمد

التحكيم في منازعات العقود النفطية في القانون الليبي
دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عز الدين أبو بكر علي محمد

التوقيع:..... التاريخ: .....

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي الطاهرة، وإلى والدتي أمد الله فى عمرها.

وإلى رفيقة دربي زوجتي الغالية، وإلى قرة عيني بيسان والآء اللواتي تحملن الغربة

فى سبيل إتمام هذا العمل

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل شكري وعميق امتناني إلى الأستاذ الدكتور **عبدالرحمن أوانج** المشرف على هذه الرسالة، والذى لم يدخر وقتا ولا جهدا فى سبيل إنجاحها، فكان لتوجيهاته عظيم الأثر فى إخراجها بصورتها النهائية. والشكر موصول أيضا للدكتور **نورا عبدالحق** المشرف المساعد على الرسالة؛ وإلى أساتذة القانون والشريعة بكلية أحمد إبراهيم للحقوق، وكافة العاملين بالمكتبة المركزية، ومركز الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح .... ه

حقوق الطبع والإقرار..... و

الإهداء..... ز

الشكر والتقدير.....ح

الفصل التمهيدي : هيكلية البحث ولوازمه ١

الفصل الأول : الخصائص العامة للتحكيم.....١٩

المبحث الأول : ماهية التحكيم ٢٠

المطلب الأول : التطور التاريخي للتحكيم ٢٠

المطلب الثاني :مفهوم التحكيم ٣٠

المبحث الثاني :الطبيعة القانونية للتحكيم.....٣٥

المطلب الأول :الطبيعة العقدية ٣٥

المطلب الثاني :الطبيعة القضائية ٣٨

المطلب الثاني :الطبيعة المختلطة ٤٠

المطلب الثاني :الطبيعة المستقلة ٤١

المبحث الثالث : أنماط التحكيم ٤٤

المطلب الأول: التحكيم الاختياري والتحكيم الإجباري.....٤٤

المطلب الثاني: التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي.....٤٦

المطلب الثالث: التحكيم بالقانون وبقواعد العدالة والإنصاف ٤٧

المطلب الرابع: التحكيم الوطني والتحكيم الدولي ٤٨

المبحث الرابع: تمييز التحكيم عن الوسائل الآخرى لتسوية المنازعات ٤٩
المطلب: الأول الصلح.....٥٠
المطلب الثاني : الوساطة ٥٢
المطلب الثالث : الخبرة.....٥٤
خلاصة الفصل الأول ٥٥

الفصل الثاني : استغلال الموارد النفطية بين الشريعة الإسلامية والقانون ٥٧
المبحث الأول : القوانين النفطية فى ليبيا ٥٨
المطلب الاول : التطور التشريعي للقوانين النفطية.....٥٨
المطلب الثاني :السمات العامة لقوانين النفط الليبية ٦٠
المبحث الثاني: العقود النفطية فى القانون الليبي ٦٣
المطلب الأول: عقد الامتياز النفطي ٦٣
المطلب الثاني: عقد المشاركة ٧٢
المطلب الثالث : عقود الأستكشاف ومقاسمة الانتاج ٧٧
المبحث الثالث : استغلال الموارد النفطية بمنظور إسلامي ٨١
المطلب الأول : ملكية المعادن فى الشريعة الإسلامية.....٨٢
المطلب الثاني : التكييف الفقهي للعقود النفطية ٨٧
المطلب الثالث :الركاز في الشريعة الإسلامية ٩٥
خلاصة الفصل الثاني ١٠٣

الفصل الثالث : خصوصية اتفاق التحكيم فى العقود النفطية ١٠٥
المبحث الاول : شروط صحة اتفاق التحكيم ١٠٦
المطلب الاول: أهلية إبرام اتفاق التحكيم ١٠٧
المطلب الثاني : قابلية النزاع للتحكيم ١١٢
المطلب الثالث : شكل اتفاق التحكيم ١١٦

المبحث الثاني : صور اتفاق التحكيم.....١٢١
المطلب الاول: صور اتفاق التحكيم فى القانون الليبي ١٢١
المطلب الثاني : صور اتفاق التحكيم فى الشريعة الإسلامية.....١٢٩
المبحث الثالث :استقلال أتفاق التحكيم ١٣٣
المطلب الاول : أستقلال اتفاق التحكيم فى القانون الليبي.....١٣٤
المطلب الثاني: استقلال اتفاق التحكيم فى الشريعة الإسلامية ١٤٢
المبحث الرابع : آثار اتفاق التحكيم ١٤٤
المطلب الأول : إستبعاد اختصاص القضاء الوطني ١٤٤
المطلب الثاني : اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع ١٥٤
خلاصة الفصل الثالث ١٦٠

الفصل الرابع : منازعات العقود النفطية ١٦٢
المبحث الأول : التأميم ١٦٣
المطلب الأول : طبيعة التأميم ١٦٤
المطلب الثاني : ضوابط التأميم ١٦٩
المطلب الثاني : التأميم فى الشريعة الإسلامية.....١٧٦
المبحث الثاني: المساس بشروط الضمان فى العقود النفطية ١٨٢
المطلب الأول: أنماط شروط الضمان ١٨٢
المطلب الثاني: شروط الضمان بين الرفض والقبول.....١٨٥
المطلب الثالث: شروط الثبات وعدم المساس فى الشريعة الإسلامية ١٩٣
المبحث الثالث: الاختلال الإقتصادي فى العقد ١٩٦
المطلب الأول : القوة القاهرة ١٩٧
المطلب الثاني : إعادة التفاوض ٢٠٨
المطلب الثالث : معالجة اختلال التوازن بمنظور إسلامي ٢٢١
خلاصة الفصل الرابع.....٢٣٠

الفصل الخامس : القانون الواجب التطبيق على العقود النفطية ٢٣٢
المبحث الأول : اختيار الأطراف القانون الواجب التطبيق ٢٣٣
المطلب الأول : خضوع العقد لقانون الإرادة المستقلة ٢٣٣
المطلب الثاني : القيود الواردة على حرية الإختيار ٢٣٨
المبحث الثاني : سكوت العقد عن تحديد القانون ٢٤٨
المطلب الاول : دور المحكم عند سكوت الأطراف عن تحديد القانون.. ٢٤٨
المطلب الثاني: الخيارات المتاحة لتحديد القانون الواجب التطبيق..... ٢٥٢
المبحث الثالث: القانون الواجب التطبيق في الشريعة الإسلامية..... ٢٧١
المطلب الأول : مفهوم العنصر الأجنبي فى الشريعة الإسلامية..... ٢٧١
المطلب الثاني : تصوير تنازع القوانين فى الشريعة الإسلامية ٢٧٣
المطلب الثالث : ضرورة تقنين قواعد الشريعة الإسلامية ٢٧٨
خلاصة الفصل الخامس..... ٢٨٠

الفصل السادس : التحكيم بين كفتي الميزان..... ٢٨٢
المبحث الأول :العبقات التى تضعها الدولة أمام التحكيم ٢٨٣
المطلب الاول: إعتراض الدولة على اتفاق التحكيم ٢٨٣
المطلب الثاني : تمسك الدولة بحصانتها..... ٢٩٠
المطلب الثالث : ضعف البنية القانونية لدى الدولة الليبية ٣٠١
المبحث الثاني : غياب الشفافية عن أداء الهيئات التحكيمية ٣٠٨
المطلب الأول: شبهة التحيز لدى المحكمين ٣٠٨
المطلب الثاني: عدم توافر الضمانات القضائية..... ٣١٤
المبحث الثالث : آفاق التحكيم ٣٢٢
خلاصة الفصل السادس ٣٢٥

الخاتمة ٣٢٧

النتائج ٣٢٧
المقترحات ٣٣٦

قائمة المصادرو المراجع ٣٤٣

الاختصارات

اختصارات اللغة العربية.

ق. م .ل: القانون المدني الليبي

ق.م.م. ت.ل: قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي

م . ف: المادة، الفقرة

ع. س: العدد، السنة

ط: الطبعة

د.ن: بدون ناشر

د.ت: بدون تاريخ طبع

اختصارات اللغة الإنجليزية

ADR: Alternative Dispute Resolution
ICC: International Chamber of Commercial
ICSID :International Centre for the Settlement of Investment Disputes
AAA: American Arbitration Association
KLRCA: Kuala Lumpur Regional Centre for Arbitration.
CRCICA: Cairo Regional Centre for International Commercial Arbitration
ICLQ: International and Comparative Law Quarterly
ILR: International Law Reports
ILM: International Legal Materials
J. Int'l Arb. Journal of International Arbitration
J. Transnat'l L. & Pol'y: Journal of Transnational Law & Policy
TDM: Transnational Dispute Management
OGEL: Oil, Gas and Energy Law Intelligence
OPEC: Organization of the Petroleum Exporting Countries
Harv Int LJ: Harvard International Law Journal
UNCITRAL: The united Nation Commission on International Trade Law
V: versus, against.

الفصل التمهيدي
هيكلية البحث ولوازمه

أولاً: المقدمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن اقتدى بهديه واقتفى أثره إلى يوم الدين. أما بعد،

لاغرو أن العقود النفطية تعكس صراع المصالح بين الدول المنتجة والشركات النفطية للسيطرة على الثروات الطبيعية، لأنها تتميز بوجود تفاوت اقتصادي وقانوني بين أطرافها ويمتد تنفيذها لآجال طويلة. وهذا ماجعل الشركات النفطية تحرص على التمسك ببعض الضمانات، بهدف تأمين مراكزها التعاقدية مما قد يطرأ عليها من تغيير، وتسوية منازعاتها عن طريق التحكيم لمحاولة خلق حلول تتجاوب مع احتياجات تلك المنازعات بعيداً عن القيود الإجرائية التي تكبل القضاء[1]، وتبدد مخاوفها المتعلقة بعدم حياد القضاء الوطني في المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها[2]. وهذا بالطبع أدى إلى زيادة الاهتمام بالتحكيم، فأبرمت بشأنه المعاهدات[3]. وأنشئت له المراكز المتخصصة [4]، ورحبت به غالبية

---

[1] والي، فتحي، **قانون التحكيم في النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٧، ص ١٤.

[2] الغنيمي، محمد طلعت، **شرط التحكيم في اتفاقيات البترول**، الإسكندرية، مجلة الحقوق جامعة الإسكندرية، س١٠، ع١، ٢، ١٩٦٠، ١٩٦١، ص٤٢.

[3] لقد تم توقيع عدة اتفاقيات برعاية منظمة الأمم المتحدة، هي اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بالأحكام الأجنبية ١٩٥٨.والاتفاقية الاوربية للتحكيم التجاري الدولي١٩٦١. واتفاقية واشنطن بشأن تسوية منازعات الاستثمار ١٩٦٥. إما على الصعيد العربي فقد تم اعتماد اتفاقية عمان للتحكيم التجاري الدولي أواخر الثمانينات. سلامة، أحمد عبد الكريم، **التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص٧٢ وما بعدها.

[4] هناك العديد من المراكز التحكيمية كغرفة التجارة الدولية بباريس (ICC)، وهيئة التحكيم الأمريكية (AAA) ومحكمة لندن للتحكيم (LCIA). ومركز واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).ومركزي تحكيم كوالالمبور (KLRCA) والقاهرة (CRCICA) اللذان أنشئتهما اللجنة الاستشارية الآفروآسيوية في الأمم المتحدة. إبراهيم، أحمد إبراهيم، **التحكيم الدولي الخاص**، القاهرة، دار النهضة العربية، ط٣، ٢٠٠٠، ص١٦.

التشريعات، بل تنافست على تدعيم الاتجاه نحو التحكيم رغبةً منها في تهيئة الأرضية الصالحة لاستجلاب الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، التي تسهم بلاشك في تطوير استثمار الدول النامية لثرواتها الطبيعية[٥]. وعلى النقيض من ذلك، فقد ناصب المشرع الليبـــي التحكيم العداء، و لم يسمح بإعماله في عقود الدولة إلا على مضض، وما زاد من إذكاء هذا الشعور الأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم الدولية ضد الحكومة الليبـــية في منازعاتها مع الشركات النفطية الغربية، والتي عدّها بعض الفقه مثالا بارزا على التحيز الفاضح في تسوية المنازعات بين دول الشمال والجنوب[٦].

ولئن مضى على صدور هذه الأحكام أكثر من ثلاثين عام، إلا أنها لا تزال تحتل مكانة بارزة في الدراسات القانونية المعاصرة [٧]، نظرا لمساهمتها في إرساء بعض مبادئ التحكيم التجاري الدولي المتعلقة بأهلية الدولة وحصانتها، ومبدأ اختصاص المحكم بالفصل في اختصاصه، واستقلالية اتفاق التحكيم عن العقد المدرج فيه، وحرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق على النزاع، وإرساء نظرية تدويل عقود الدولة [٨]. وعلى الرغم من الأهمية العلمية الكبيرة لتلك الأحكام، إلا أنها لم تلق اهتماما من جانب الفقه في ليبيا، وهذا يلقي على عاتقنا عبء تفكيك طلاسمها وتحليلها بشيء من الموضوعية، في ضوء قواعد التحكيم في القانون الليبـــي والشريعة الإسلامية، والاتفاقيات ذات العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن السرية التي تلف العقود النفطية، قد زادت من صعوبة مهمتنا في الحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الرسالة، إلا أنهالم تقف عائقا أمام البحث في هذا الموضوع، حيث بدأ اهتمامي بهذا الموضوع يتطور تطورا لافتا للنظر يعكس الأهمية المتطورة للتحكيم بصفة عامة، والتحكيم في مجال العقود النفطية على وجه الخصوص، فمن تأمل متأن إلى قراءة مستفيضة لبعض الرسائل العلمية والمؤلفات الصادرة

---

[٥] الحداد، حفيظية السيد، **العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠١، ص١٠.

[6] Sornarajah, M, *The Climate of International Arbitration*, J Int'l Arb. Geneva, Switzerland. Vol 8.No2 June 1991, p47.

[7] Shalakany, Amr A., *Arbitration and the Third World: A Plea for Reassessing Bias Under the Specter of Neoliberalism*, Harv Int LJ, Vol.41, No. 2 Spring, 2000, p425.

[8] Sornarajah ,M., *International Commercial Arbitration*, Longman Singapore Publishers, 1990, p21.

في مجال التحكيم، فالاعتكاف على دراسة كتب الفقه الإسلامي الزاخرة بكثير من التطبيقات المتعلقة بالموضوع، علها تكون لبنة من لبنات هذا البحث.

ثانياً: مشكلة البحث

يواجه البحث مشكلة أساسية تتجلى في عدم فاعلية التحكيم في تسوية منازعات العقود النفطية في القانون الليبـــي بسبب وجود الدولة أو إحدى المؤسسات التابعة لها طرفا في اتفاق التحكيم، حيث تتمتع الدولة بحصانات وإمتيازات قانونية تخولها إنهاء العقد بإرادتها المنفردة، والتحلل من التزاماتها التعاقدية، وفي المقابل تتفوق الشركات النفطية على الدولة اقتصاديا لإمتلاكها رؤوس الأموال وأسرار التقنية اللازمين لاستخراج واستثمار الثروات النفطية.

وهذا التفاوت القانوني والاقتصادي أنعكس بدوره على الأسباب الحقيقة الكامنة وراء المنازعات النفطية، فعلى الرغم من محاولة الشركات النفطية وضع شروط تضمن الحفاظ على علاقاتها التعاقدية، وتحول دون قيام الدولة بتأميم ممتلكاتها أو إيقاف تنفيذ عقودها بداعي تغير الظروف، إلا أنها لم تثن الدولة عن اتخاذ ماتراه مناسبا. وألقى هذا التفاوت بظلاله على مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على العقود النفطية، ففي الوقت الذي حرصت فيه الدولة على إخضاع عقودها لقوانينها الوطنية سعت الشركات النفطية إلى تدويل تلك العقود، وسايرتها في ذلك المسعى بعض الهيئات التحكيمية.

وهذا مادفع الدولة إلى وضع العقبة تلو الأخرى في طريق التحكيم، وكان سببا في تعثر هيئات التحكيم التجاري الدولي في كثير من المسائل، الأمر الذي بات يهدد بتجريد التحكيم من ذاتيته بكونه نظاما قانونيا يسهم في فض المنازعات إلى جانب القضاء. وهو ما دفعنا إلى بحث مدى صلاحية الأطر القانونية في القانون الليبـــي، ومدى توافقها مع قواعد الشريعة الإسلامية، والاتفاقيات الدولية، ومدى مقدرتها على تذليل تلك العقبات وحلحلة مسبباتها واقتراح الحلول بشأنها؛ حتى نتمكن من بث الحياة مجددا في نظام التحكيم.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

يسعى الباحث من دراسة موضوع التحكيم في منازعات العقود النفطية في القانون الليبـــي، إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل يعد التحكيم الوسيلة المثلى لتسوية المنازعات النفطية ؟
- مدى مسايرة قواعد التحكيم في القانون الليبـــي لما يجري عليه العمل في التحكيم التجاري الدولي ؟
- مدى صلاحية قواعد الشريعة الإسلامية لتنظيم إستثمار الموارد النفطية، وفض منازعاتها ؟
- ما الأسباب الحقيقة الكامنة وراء منازعات العقود النفطية ؟
- ما القانون الأكثر ملاءمة للتطبيق على المنازعات النفطية ؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة الآتي:

- إن التحكيم هو الوسيلة الأنجع لتسوية المنازعات النفطية، وعلى الدول الالتزام بتعهداتها الواردة في اتفاقات التحكيم.
- إن قواعد التحكيم في القانون الليبـــي لا تجاري التطورات الحاصلة في مجال التحكيم التجاري الدولي.
- إن الشريعة الإسلامية تعد ذات سبق في مجال تنظيم قواعد التحكيم واستثمار الموارد النفطية.
- إن الأسباب الحقيقة الكامنة وراء المنازعات النفطية، ترجع لقيام الدولة بتأميم ملكية الطرف الأجنبي، وتعديل العقد نتيجة اختلال اقتصاديات العقد بشكل أدى إلى إهدار شروط الضمان. وهذه التصرفات تعد مشروعة طالما اقترنت بدفع تعويض عادل.
- إن القانون الوطني يعد الأكثر ملاءمة لحكم منازعات العقود النفطية، نظرا لارتباطه الوثيق بمحلها ومكان إبرامها وتنفيذها، هذا ما لم يتفق الأطراف على خلافه.

خامساً: أهداف الدراسة

يسعى الباحث عبر دراسته إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بالعقود النفطية، لأن الفصل في المنازعات النفطية يقتضي إدراك السمات المميزة لهذه العقود والإلمام بمقتضياتها، وماترتبه أنواعها المختلفة من حقوق والتزامات على أطرافها
- بيان الفلسفة الكامنة وراء اتفاق التحكيم، المتمثلة في تحقيق الأمان القانوني للمتعاملين في المجال النفطي، وإيراد شروطه، وصوره، ومدى استقلاليته عن العقد المدرج فيه، والآثار المترتبة عليه.
- عرض الأسباب الحقيقية الكامنة وراء منازعات العقود النفطية، التي دارت رحاها بين ليبيا والشركات الغربية حول تأميم تلك الشركات بالمخالفة لماتضمنته عقودها من شروط لتثبيت العلاقة القانونية، أو نتيجة لاختلال التوازن الاقتصادي لتلك العقود.
- استعراض الاتجاهات السائدة في تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات العقود النفطية، لأن مسألة اختيار القانون الذي يحكم العقد ليست مجرد مسألة تفضيلية يقوم بها المحكم، وإنما هى عملية تُظهر الدور الخلاق للتحكيم عبر ابتكاره حلولا قانونية قد لاتتوافر في الأنظمة القانونية لطرفي النزاع.
- استطلاع رأي الشريعة الإسلامية في أغلب موضوعات الدراسة، وبيان حقيقة المرونة التي تتمتع بها، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، على عكس ما روجت له بعض الهيئات التحكيمية من عدم مقدرتها على مواكبة العقود المستحدثة.
- تنقية التحكيم مما لحق به من شوائب أفرزتها الممارسة الدولية بعد وضعه بين كفتي الميزان، وبيان العقبات التي تعترض طريقه. لأن التحكيم في تصورنا هو الوسيلة الأنجع لفض المنازعات النفطية بما لايؤدي إلى إحداث شرخ في العلاقات التعاقدية بين الأطراف المتعاقدة.

سادساً: أهمية الدراسة

تعالج الدراسة موضوع التحكيم في منازعات العقود النفطية في القانون الليبـــي، والذي ظل خارج نطاق اهتمام الفقه في ليبيا ردحا من الزمن، حيث تستمد أهميتها من الآتي:

- تعد ليبيا من كبرى الدول المنتجة للنفط، وتمتلك احتياطات نفطية كبيرة على الصعيد العالمي[٩]، إلا أن المنظومة التشريعية قد تكون عاجزة عن إستيعاب المتغيرات الاقتصادية المصاحبة للاستثمار في تلك الثروات، ولاسيما أن ليبيا على أعتاب حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تأتي هذه الدراسة لتتعرض لتلك التشريعات بالشرح والتحليل وبيان أوجه القصور فيها.
- تكشف الدراسة عن أوجه القصور في قواعد التحكيم بقانون المرافعات الليبـــي، ومن ثم توجيهها في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية، والقانون النموذجي للتحكيم، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- تتصدى الدراسة بالنقد والتحليل لأحكام التحكيم الصادرة في المنازعات النفطية الليبـــية، وكانت مثار جدلا في الأدب القانوني وأرست قواعد قانونية لاتزال مطبقة إلى الآن.
- إذا ما قدر لهذه الدراسة السداد، فإنها ستسهم في سد النقص الذي يعتري المكتبة القانونية، وإثراء الثقافة القانونية في مجال التحكيم عموما، والتحكيم في العقود النفطية على وجه الخصوص.

---

[٩] تقدر أحدث الدراسات الاحتياطي النفطي الليبيبحوالي ٤٣ مليار برميل بنسبة ٣,٥% من الإنتاج العالمي، حيث تحتل المرتبة العاشرة عالمياً فضلا عن إمتلاكها مايربو عن ٤٤ مليار متر مكعب من الغاز. من واقع اطلاعنا بتاريخ ١/١/ ٢٠١٠ على موقع المؤسسة الوطنية للنفط فى ليبيا بحسب الرابط الآتي.
http://www.noclibya.com.ly/index.php?option=com_content&task=view&id=2297&Itemid=55

سابعاً: الدراسات السابقة

لقد تسارعت وتيرة التأليف في موضوع التحكيم؛ إذ تعج المكاتب العربية بعدد من المؤلفات تعد رافدا هاما من روافد هذه الرسالة، ولاننسى الجهود الفقهية الكبيرة التي بذلها الفقهاء الغربيين في التعليق على الأحكام الصادرة ضد الحكومة الليبـــية، ودشنها الأستاذ جوفير هوفن، بتعليقه على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩ في قضية شركتي كاليفورنيا وتكساكو ضد ليبيا بمناسبة تأميمها لهاتين الشركتين، حيث تعرض الكاتب بالشرح والتحليل لمفهوم الامتياز النفطي والقانون الواجب التطبيق والتأميم ومسألة إنتهاك العقد والتفيذ العيني [١٠]. غير أننا سوف نركز في هذا المقام على أبرز الرسائل العلمية والمقالات والكتب ذات العلاقة المباشرة بموضوع دراستنا، التي كتبت في السنوات الأخيرة بسب ماطرأ من تطورات اقتصادية هائلة أثرت في المفاهيم القانونية السائدة في العلاقات النفطية.

وتأتي في مقدمتها رسالة الدكتوراه المقدمة من سراج حسين أبو زيد إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس تحت عنوان " **التحكيم في عقود البترول** " [١١]. فقد استهل الباحث دراسته بالحديث عن العقود النفطية من حيث أطرافها ومحلها والحقوق والالتزامات المترتبة عليها، ثم تطرق لبيان مفهوم اتفاق التحكيم في العقود النفطية ومدى تأثره بحصانة الدولة، مفردا قسمها الأخير للحديث عن القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم وموضوع النزاع. ولقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أكدت على توخي الدقة عند صياغة اتفاق التحكيم مع الالتزام بالجوانب الشكلية وتحديد القانون الواجب التطبيق، وضرورة التزام الدولة بتعهداتها الواردة في اتفاق التحكيم. وتعد الدراسة ذات سبق في هذا المضمار، إلا إن دراستنا تتميز منها بالآتي:

---

[10] Joe Verhoeven Droit International des contracts et dorit des gens (Apropos de la sentence rendue le 19 Janvier 1977 en l affaire California Asiatic oil company et Texaco overseas oil company C/Etat Libyan, Revue Belge de droit international, 1978-1979.

ترجم المقال من الفرنسية أبوزقية، أحمد عمر، **أوراق في التحكيم**، بنغازي، جامعة قاريونس، ٢٠٠٣ ص١٧٩ومابعدها.

[١١] أبو زيد، سراج حسين، **التحكيم في عقود البترول**، القاهرة، دارالنهضة العربية، ٢٠٠٤.

- لقد أفردنا فصلا كاملا للحديث عن المنازعات النفطية، وتأصيلها في القانون الليبـــي والشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- التركيز على دراسة قواعد التحكيم في القانون الليبـــيوتلمس أوجه القصور فيها.
- تتميز دراستنا بعرض آليه استغلال الموارد النفطية من منظور إسلامي.
- أفردنا فصلا كاملا لتقييم أداء التحكيم التجاري الدولي من واقع المنازعات النفطية.
- تقديم مقترحات تهدف إلى تطوير البنية القانونية في ليبيا، وتحسين أداء مراكز التحكيم الدولية.

وفي ذات السياق قدمت دراسة بعنوان" **التحكيم التجاري الدولي في عقود امتيازات البترول مع الشركات العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي**"[١٢].

حيث استعرض الكاتب خصائص الامتياز النفطي وتطوره لدى دول مجلس التعاون الخليجي، والدور الذي لعبته فكرة المشاركة لإعادة التوازن للامتيازات البترولية، والتطور التاريخي لشرط التحكيم في الامتيازات النفطية لدى دول المجلس، ثم تعرض للاتجاهات الفقهية المتصارعة حول تحديد القانون الواجب التطبيق. وكيف نزع الفقه الغربي إلى تطبيق المبادئ العامة للقانون أو قاعدة العقد شريعة المتعاقدين أو القانون العابر على الامتيازات البترولية، وتطرق الكاتب إلى الحصانات التي تتمتع بها الدول، وشروط تثبيت الوضع القانوني في عقود امتياز البترول، وحق الدولة في تأميم الامتيازات النفطية، والتعويض المقابل للتاميم. وإن كانت الدراسة قد اقتصرت على دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها أتت على مسائل هامة تعد محورا لدراستنا. والجدير بالملاحظة إن جمع الكاتب كل هذه المفاهيم القانونية في موضع واحد ينم عن خلط بين عدة أنماط قانونية، رأينا من خلال دراستنا التفرقة بينها ومقارنتها بالفقه الإسلامي. وتتميز دراستنا من هذا البحث بما تميزت به من الدراسة الأولى.

---

[١٢] باخشب، عمر بن أبوبكر، **التحكيم التجاري الدولي في عقود امتيازات البترول مع الشركات العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية**، مجلة الاقتصاد والادارة، مجلد ١٥، ع ٢، ٢٠٠١.

ومن الإصدرات الحديثة المتعلقة بموضوع رسالتنا كتاب د. زياد القريشي بعنوان

"Internatonal Oil and Gas Arbitration"

حيث تعرض هذا الكتاب إلى تطور العقود البترولية وطبيعتها القانونية، ونزع الملكية المباشر وغير المباشر والشروط القانونية لنزع الملكية، ومدى صحة بنود تثبيت الاستقرار ونجاعتها وأهميتها، ثم تعرض إلى مسألة إعادة التفاوض على الاتفاقات البترولية الدولية بسبب اختلال التوازن التعاقدي وتغير الظروف. ومساهمة التحكيم في تفعيل مبدأ إعادة التفاوض في العقود النفطية [١٣]. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي جاءت على أغلب الموضوعات المعروضة في رسالتنا، ولاننكر استفادتنا من التحليلات التي أبداها الكاتب في دراسته، غير أن طريقة معالجتنا لهذه المسائل تختلف، لأنها تنصب بالدرجة الأولى على تحليل أحكام التحكيم الصادرة في المنازعات النفطية الليبـــية، وتأصيلها في القانون الليبـــي والشريعة الإسلامية، ومضاهاتها بمايجري عليه العمل دوليا .

واستكمالا للجهود السابقة قدم الدكتور أحمد الصادق القشيري بحثاً بعنوان

"International arbitration and petroleum contracts"

تناول فيه الدور الذي لعبه التحكيم في تسوية المنازعات النفطية عبر تقسيمه الأحكام الصادرة في تلك المنازعات على أربعة مستويات ابتداء من ١٩٥١ إلى ٢٠٠٠، شملت الأحكام المتعلقة بالتفسير المناسب للتعويضات، وتبني الدول المستضيفة سياسة الامتناع عن المشاركة في إجراءات التحكيم، أو بالمشاركة الكاملة للدول المضيفة في إجراءات التحكيم أمام هيئات تحكيم دولية، وأخيرا الأحكام الصادرة في منازعات العقود النفطية الحديثة. وقام القشيري بتحليل الاتجاهات السائدة لدى الهيئات التحكيمية ودراستها بشكل مستفيض [١٤]. وإن كنا لا ننكر على تلك التحليلات الدور الداعم في فهم اتجاهات الهيئات التحكيمية، إلا أن بحثنا يظل أكثر شمولية، ولا يقتصر على مجرد تتبع أحكام التحكيم في المنازعات النفطية من الناحية التاريخية ونقدها، بل أن الأمر يتعداها إلى

---

[13] Alqurashi, Zeyad A. *Internatonal Oil and Gas Arbitration*, Alexander's Gas & Oil Connections and Oil, Gas & Energy Law Intelligence (OGEL) January 2005.

[14] El-Kosheri, *Ahamed Sadek, International arbitration and petroleum contracts*, Hydrocarbons Econmic Policies and Legislation, Vol, IV 2007, pp 879-898. Viewed on 11-3-2009. Available at http://www.treccani.it/export/sites/default/Portale/sito/altre_aree/Tecnologia_e_Scienze_applicate/enciclopedia/inglese/inglese_vol_4/879-900_x13.3x_ing.pdf.